التقرير السنوي العام
لسنة ١٩٨٤/٨٣

نقابة مدرّسي وموظفي
الجامعات والمعاهد الخاصة/
فرع بيرزيت

أعدّ هذا التقرير السنوي العام:
أعضاء الهيئة الادارية الثالثة في نقابة العاملين في جامعة بيرزيت وهم:

١ – د. سري نسيبة	أمين السر
٢ – محمد اشتيه	سكرتير
٣ – علي حسونة	منسّق النشاطات
٤ – سامي خضر	منسّق العلاقات العامة
٥ – عازر أيوب	أمين الصندوق
٦ – صالح عبد الجواد	عضو
٧ – بشارة دوماني	عضو
٨ – تيسير مصرية	عضو
٩ – رفيق أسعد	عضو

محتويات التقرير

١ ـ كلمة النقابة

٢ ـ نشاطات النقابة
- الصعيد الخارجي
- الصعيد الداخلي العام
- الصعيد الداخلي، قطاع الأساتذة
- الصعيد الداخلي، قطاع الموظفين
- الصعيد الداخلي، قطاع العمال
- الصعيد الداخلي، مجلس الطلبة

٣ ـ تقرير الحضانة العام والمالي

٤ ـ الميزانية

٥ ـ كلمة أخيرة

٦ ـ أرشيف النقابة
- قضية الاعتراف
- اذن عمل الأجانب

أولا

كلمة النقابة

نبتدئ هذا التقرير مشيرين الى المشكلة التي واجهت العمل النقابي في جامعتنا خلال هذا العام، لعلّ في اشارتنا هذه نكون قد مارسنا شيئا من النقد الذاتي، المفيد لنا جميعا ان كنا نأمل في تعميق وتأصيل مفهوم العمل النقابي.

ان العلّة الرئيسية كما نعتقد التي ألمّت بنقابتنا خلال هذا العام كانت علّة تتعلق بمحدودية الفعالية النقابية، الأمر الذي برز من خلال عدة ظواهر بيّنت عدم وجود ثقة في الجهاز النقابي من قبل الموظفين والأساتذة والعمال في الجامعة.

ونذكر في هذا المجال الأمثلة الآتية:

١ ـ مشكلة كلية الهندسة، حيث اتضح أن أساتذة الكلية وبالرغم من تنسيقهم مع الهيئة الادارية للنقابة كانوا أكثر اعتمادا على أنفسهم وعلى قدراتهم الذاتية لتحقيق أهدافهم النقابية في الكلية.

٢ ـ مشكلة العريضة، حيث شعر بعض الأساتذة في الجامعة بضرورة اللجوء مباشرة للحوار مع مجلس الأمناء عن طريق ممثلين تنتخبهم الكليات المختلفة وذلك من أجل تحقيق مطالب نقابية وأكاديمية مختلفة.

٣ ـ مشكلة نادي السينما، ونشير هنا الى الشعور الذي انتاب البعض بأن من الأفضل اقامة ناد للسينما مستقل عن الجهاز النقابي، بالرغم من وجود المكان نظريا على الأقل في العمل النقابي

لاقامة نشاطات اجتماعية وترفيهية للعاملين في الجامعة .

٤ ـ مشكلة عمال المكتب الهندسي، حيث انتسب عدد من العمال من ذوي الرواتب المقطوعة وغير المصنّفين لنقابة عمالية في رام الله ولجأوا بشكل أساسي وأوّلي اليها من أجل الدفاع عن مطالبهم.

٥ ـ نقابة العمال في بيرزيت ، حيث انتسب عدد من العمال لنقابة العمال في بيرزيت، وحين الاستفسار منهم عن سبب ذلك من قبل اداريي تلك النقابة أجابوا بما معناه بأن نقابة بيرزيت غير عمالية بالشكل الصحيح.

٦ ـ مشكلة مؤتمر قضايا بيرزيت : وهنا أيضا فلقد دأب عدد من زملائنا الأساتذة النشيطين لمناقشة بعض القضايا الأساسية في الجامعة ولطرح وسائل لمعالجتها من خارج الجهاز النقابي، على اعتبار أن الوضع في الجامعة وفي النقابة قد يتطلب ذلك .

اننا نعتقد أن مجمل هذه الظواهر وان اختلفت وتباينت في كثير من مضامينها وخلفياتها وأسبابها المباشرة ، الا أنها تتفق في كونها مظاهر لمشكلة أو علّة رئيسية واحدة وهي الشعور بأن الجهاز النقابي ليس كافيا أو مناسبا في بعض الأحيان لاستيعاب وتحقيق المبادرات المتفرقة والمطامح النقابية التي توجد عندنا جميعا كفئات أو كأشخاص . ومن الملفت للانتباه في هذا المجال أنه في القدر الذي تتجه فيه المبادرات الى خارج الجهاز النقابي لتحقيق مطالب عمومية أكاديمية كانت ونقابية ، ففي ذلك القدر أيضا تفقد النقابة فعاليتها ومصداقيتها كجهاز من شأنه أن يحقق مثل هذه المطالب للأعضاء .

وكتأكيد على ما سبق ذكره، فانه من الملاحظ أنه حيث بادر أعضاء النقابة النشيطون بتقديم عطاءهم لتصحيح أوضاع الجامعة من داخل اطار المظلّة النقابية، فانهم قد نجحوا في خلق معظم ما يمكن اعتباره انجازات النقابة خلال هذا العام، والذي سيرد ذكره فيما بعد.

وبكلمات أخرى، فانه من الواضح أن فعالية النقابة هي بالأساس مقرونة بفعالية وعطاء أعضاءها، فحيث نجد مشاركة ايجابية للأعضاء عن طريق عمل اللجان أو عن طريق الاقتراحات أو المبادرات الذاتية المختلفة الداخلة في المظلّة النقابية، فهنالك نجد أيضا عظم النقابة وقوتها، أما حيث نجد اهمالا واغترابا، فنجد هناك أيضا ضعف النقابة وعجزها.

ويمكننا في هذا المجال أن نلقي جزءا من مسؤولية توثيق العلاقة بين القاعدة النقابية وهيئتها الادارية ومسؤولية تسخير مجموع العطاء الاصلاحي للعمل النقابي على الهيئة الادارية نفسها، حيث اننا نحن المسؤولين بالدرجة الأولى عن تنشيط فعالية النقابة من خلال اجتذاب الكوادر النقابية المختلفة للعمل النقابي ومن خلال حث اللجان المختلفة على القيام بمهامها ومتابعتها حتى لا يحصل خلل أو تقصير الا وكانت الهيئة الادارية مسؤولة عنه.

لكنه لا يسعنا في هذا المجال الا وأن نشير الى طبيعة العمل النقابي الطوعية أكان ذلك على مستوى الهيئة الادارية أو على مستوى اللجان أو مستوى الكوادر النقابية، اذ ان العمل النقابي هو أولا وأخيرا عمل طوعي يصعب تأطيره باستعمال الوسائل الادارية الالزامية العادية، ولا يملك الواحد منا أمام الآخر أو أمام نفسه الا الالزام والالتزام الأدبي لا غير.

أما وان ألقينا نظرة ما وراء هذه المشكلة الرئيسية في تاريخ النقابة، وحاولنا أن نقيّم مسيرة النقابة بشكل أكثر شمولا، فاننا سوف نجد من الناحية الايجابية تطورا ملفتا للانتباه، وهو الدور الرئيسي والمشارك في بعض الأحيان الذي بدأت تقوم به النقابة في مجال القرارات المصيرية التي تتعلق بحياة الجامعة، وذلك جنبا الى جنب مع ادارة الجامعة ومجلس طلبتها.

نحن لسنا هنا في مجال تقييم مضمون هذه المشاركة خلال الأحداث المختلفة التي مرّت بها الجامعة، بما في ذلك أحداث يوم ٦/٤، ذلك اليوم المشؤوم في تاريخ الجامعة، ولكننا نشير الى ظاهرة لم تكن موجودة في بادئ الأمر، وهي ظاهرة تأطير مشاركة العاملين في الجامعة من خلال الجهاز النقابي في التأثير على القرارات التي تتخذها الادارة بشأن الوضع العام للجامعة. ويسرنا التنويه في هذا المجال الى ترتيب جديد للعلاقة العملية بيننا وبين ادارة الجامعة تقدّم به نائب الرئيس مشكورا وهو القيام باجتماعات أسبوعية بين نائب الرئيس والهيئة الادارية للنقابة حيث يتم بحث الأمور المستجدة والطارئة والاعتيادية بشكل فوري ومستمر، وحيث تتم متابعة الأمور وتنفيذ القرارات وطرح الآراء بروح ديموقراطية يجب أن تكون مفخرة للعلاقات بين الادارات والنقابات في منطقتنا.

بالطبع فلقد كان العاملون في الجامعة من أساتذة وموظفين قادرين دوما في الماضي على التأثير في قرارات توجيه الجامعة في مسيرتها، ولكن الاختلاف الآن هو أن هؤلاء العاملين أصبحوا الآن قادرين على عمل ذلك بشكل مؤطّر ورسمي من خلال هيئتهم التمثيلية. هذا وبالرغم من عدم تجاوز العائق الأخير بين النقابة والادارة، الا وهو عائق الاعتراف الرسمي بالنقابة، ذلك الأمر الذي لا يزال معلقا وبحاجة ملحّة الى حل.

نأتي الآن الى موضوع يتعلق بهذا التطور في مسيرة وفعالية النقابة، وهو موضوع حساس بعض الشيء، وقد يكون عدم تفهمه بشكله الصحيح سببا وراء بعض الانتقادات التي تعرضت لها الهيئة الادارية خلال العام المنصرم: وهذا الموضوع هو قوة النقابة على الصعيد العام داخل الجامعة.

ان الهيئة الادارية تلمس من خلال تجربتها هذا العام أنها قد توصلت الى موقع حساس جدا من مواقع اتخاذ القرارات في الجامعة، ولقد استمدت النقابة قوتها هذه من جهة لتوزيع أعضائها على قطاعات الجامعة المختلفة، ومن جهة أخرى لطبيعة علاقاتها مع مجلس الطلبة.

ان نقابتنا تحتوي على أعضاء من جميع القطاعات المختلفة في الجامعة، وبالرغم من أن البعض يرى في هذا الانتشار عائقا وعاملا سلبيا، الا أن الواقع هو أن النقابة تستمد قوة هائلة من هذا الوضع. ان امكانيات الضغط النقابي والتي هي، أي الامكانيات، قوة بحد ذاتها، حتى ولو لم تستعمل فعلا، ولانها لا تستعمل فعلا، هي امكانيات تقدر ليس فقط بحجم العضوية. انما أيضا بتوزيع نوعية أعمال هؤلاء الأعضاء في قطاعات المؤسسة المختلفة. وبمعنى أكثر وضوحا، فان النقابة قادرة على شل الحركة في المؤسسة تماما لأن أعضاءها لا يشكلون قطاعا واحدا فقط في الجامعة، كما كان الأمر على عهد روابط الأساتذة والموظفين. وهنا أيضا تتضح بعض الجوانب الايجابية من الارتباط الوثيق والتنسيق المستمر بين النقابة ومجلس الطلبة، اذ ان أي اضراب شامل محتمل قد تقوم به أو تحاول القيام به النقابة بالامكان انجاحه فعلا من خلال التنسيق أيضا مع مجلس الطلبة.

وبكلمات أخرى، فان لدى النقابة القوة في وضعها الحالي لأن تشلّ الحركة تماما في الجامعة، وهذا هو الأمر الذي يضع النقابة في موقع المسؤولية ويحتم عليها التصرف بحكمة وبروية. وهو الأمر أيضا الذي يكسبها قوة تفاوضية هائلة في علاقتها مع الادارة، حتى ولو لم تقم النقابة فعلا بالدعوة للاضراب، بل لانها لا تقوم فعلا بمثل هذه الدعوة بالظروف العادية.

ويمكننا هنا أن ننوّه الى أن جميع المبادرات الذاتية أو المحاولات المقتصرة على قطاعات معينة في الجامعة كدوائر أو كليات مختلفة لم ولن يكتب لها النجاح نقابيا لأنها تفتقر تماما لهذا الموقع الذي تحتله النقابة، والذي احتلته النقابة من خلال عمل دؤوب مستمر امتد عبر سنين طوال. ان بمقدور الهيئة الادارية للنقابة أن تنظر بمنظار طويل الأمد من جهة، متسع الأفق من جهة أخرى، بحيث لا تقوم بعمل تصعيدي الا وان كانت متأكدة ليس فقط من وجود التنسيق الكامل بين الأطراف الفعالة المختلفة في الجامعة لانجاح مثل ذلك التصعيد، ولكن أيضا ان كانت تعتبر ان مثل هذه المواجهة مع ما تتضمنه من خسائر محتملة في العلاقات طويلة الأمد بين النقابة والهيئات الرسمية الادارية في الجامعة هي ضرورة حتمية لا مفر منها لتحقيق المطالب المطروحة.

ان المنظار التاريخي للعمل النقابي يجنب النقابة من ارتكاب أخطاء تغامرية نحن جميعا بغنى عنها، كما وأن المامها بالأوضاع على جبهة عريضة داخل الجامعة بمختلف كلياتها ودوائرها وقطاعاتها ومشاغلها يعني أنها أكثر قدرة على اتخاذ القرار الحكيم والمناسب في الوقت المناسب من أي هيئة يمكن أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تحقيق مطالب نقابية معينة.

أضف الى ذلك أن اتباع القنوات النقابية الرسمية في تحقيق المطالب والاسترشاد بالحالات الدقيقة بتوصيات وقرارات الهيئة الادارية هو أمر ضروري من أجل تجنب تعدد الجبهات والآراء داخل النقابة، وبالتالي من أجل تجنب بروز الخلافات والتناقضات في الجسم الواحد بأشكاله السيئة والسلبية.

ثم ولا بد لنا من كلمة في هذا الموقع بخصوص ما يدعيه البعض بشأن اضفاء الطابع السياسي على عمل النقابة. ان الانتقاد الذي يحلو للبعض توجيهه، وهو أن النقابة شغلت بأمور سياسية على حساب أمور نقابية، ليس انتقادا عادلا، أما ما قامت به الهيئة الادارية من أعمال تخص مشكلة "وثيقة الأجانب"، فان النقابة تعتبر أن مسألة أذونات العمل المذكورة هي جزء لا يتجزأ من اختصاصاتها التي لا بد أن تشمل الدفاع عن الحقوق المهنية لأعضائها الذين حاولت السلطات سلبهم من حرياتهم الأكاديمية.

ان طبيعة الشروط التي تملى على عضو النقابة حين انتسابه للمؤسسة التي تعمل النقابة بداخلها هي جزء حيوي من مجال تخصص النقابة التي تعمل بالأساس على الدفاع عن حقوق هذا الانسان المهنية والمعيشية. وبالتالي فلقد وجدت النقابة نفسها مضطرة بحكم مسؤوليتها لأن تقف بجانب الأساتذة الذين لاحقتهم السلطات لفترة زمنية طويلة بهدف سلب حرياتهم وانتهاك كرامتهم الانسانية والمهنية، ولا بد في هذا الخصوص أن نذكر أن النقابة دأبت على متابعة جميع تفاصيل وتطورات هذه القضية كما وانها وضعت نفسها في خدمة الأساتذة الأجانب طوال فترة محنتهم، وتحملت معهم أوقاتهم العصيبة وهم يعيشون تحت التهديد المستمر بطردهم، ولقد كانت النقابة طوال هذا الوقت تحاول جاهدة أن توفق بين المصلحة الشخصية والمصلحة النقابية حيث أنه كان بودنا أن لا يتعرض زملاؤنا لهذه الحملة النفسية الشرسة وأن لا يضطرون لمفارقتنا نتيجة اصرارهم على عدم السماح

للسلطات بهدر كرامتهم، وكنا أيضا متمسكين معهم بمبادئنا الانسانية المهنية ،ومستعدين لأن نتابع المسيرة معهم ليس فقط لأجلهم كأشخاص انما أيضا لأجل من سوف يأتي في المستقبل من بعدهم ومن أجل شرف المهنة الأكاديمية ، وشاءت الظروف أن تبين أن الذي يتمسك بالحق بان النصر معه لا محالة ، ونتج عن الاصرار على الموقف الحق الموحد أن نجحنا جميعا بتحقيق أهدافنا العادلة .

وهكذا ، فاننا نعتبر أن الدفاع عن حقوق الأساتذة من غير حملة الهويات والذين هم أعضاء فعالين في النقابة كان جزءا هاما من اختصاص النقابة ، أما ما قد يشير له بعض الزملاء بخصوص المحاضرة التي ألقيت بمعهد وايزمان بـ "رحوفوت" من قبل أربعة من زملائنا الأساتذة في الجامعة وعن تدخل النقابة حينئذ واصدارها بيانا بهذا الشأن، فاننا نؤكد أن الهيئة الادارية لم تكن هي التي بادرت بالقاء المحاضرات السياسية أصلا لكنها اتخذت موقفا لتحمي به حقوق الهيئة التدريسية في بيرزيت نتيجة وضع خاص وجدت الجامعة نفسها به اذ ان وسائل الدعاية الاسرائيلية شوهت حقيقة ما حدث وتحدثت بعض الأخبار وكأن ما قيل في ذلك المعهد كان يعكس آراء الجامعة بهيئاتها المختلفة . ان ما قامت به الهيئة الادارية حينئذ لم يعد عن كونه محاولة لتصحيح الخلل في التوازن الاعلامي الذي حصل نتيجة اضفاء صبغة سياسية معينة لمجتمع بيرزيت بهيئاته المختلفة . ونعود ونؤكد أن الهيئة الادارية لم تقم بالمبادرة في اتخاذ موقف سياسي في حينه ، كما وأنها لم تحاول أن تتخذ أي موقف سياسي علني غريب عن المألوف في مجتمعنا من خلال اعلانات الصحف .

اننا حين نؤكد على الطابع النقابي لنشاطاتنا المذكورة فقط لا نفعل ذلك خجلا منا بمواقفنا السياسية أو تعاليا منا على العمل السياسي المطلوب منا كأبناء للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال يعاني ما يعانيه من هدر لكرامته الانسانية ومن سلب لحقوقه

السياسية ، بل لقد وقفنا مع من وقف من أبناء شعبنا وقدمنا يد العون والمساعدة التي كان يجدر بنا أن نتقدم بها للمنكوبين وللمتضررين وحيث استطعنا فلقد أعطينا وحاولنا جاهدين قهرالجوع والحاجة وحين قمنا بعمل كل ذلك ، فلم نكن نحن الذين قمنا وعملنا بل كنتم أنتم وكنا جميعا نضطلع بمسؤولياتنا تجاه أهلنا ، فكنتم أنتم بنا تساعدون وكنا نحن عنكم نمد يد العون، واستطاع الأستاذ والموظف الانسان في بيرزيت أن يساهم انسانيا في تخفيف وطأة القمع والقهر ضد أخيه الانسان.

من الأمور الملفتة للانتباه التي برزت خلال هذا العام النقابي كان سوء الفهم وقد يكون سوى المعالجة أيضا المتعلق بالاجتماعات العامة التي دعت اليها النقابة في فترات مختلفة ، وقد يكون من المفيد التطرق لهذا الموضوع، ولو باختصار، أملا بأن تتوضح معالم الطريق وتخف بالتالي حدة التوترات في مستقبل حياة النقابة.

ان العلاقة الدستورية بين الهيئة الادارية للنقابة وقاعدتها العامة واضحة جدا في النظام الداخلي للنقابة وأيضا في لائحة اللجان فان السلطة التشريعية العليا هي الجمعية العمومية ، وتعمل الهيئة الادارية على تنفيذ توصيات وتوجهات الجمعية العمومية التي تكون قد تأطرت بقنوات لجان المؤتمر المختلفة . وبشكل عام، فان الجمعية العمومية تجتمع مرة كل عام حين تقبل استقالة الهيئة الادارية وتحاسبها على الأمور التي حدثت خلال العام. الا أن المشكلة في هذه الاجتماعات السنوية هي طابعها الرسمي والآني معا ، حيث لا يمكن لعضو النقابة أن يشعر فعلا بمساهمته في تقرير توجه مسيرة النقابة بشكل كاف خلال هذا الاجتماع ومع أن اللجان والمؤتمر الوسيلة الفعالة نظريا للتغلب على هذه المشكلة بالذات ، الاأننا هو ببيرزيت أثبتنا من خلال تجربتنا هذا العام أننا غير قادرين بعد

على استعمال كافة أجهزة النقابة بشكل فعال وموثر، حتى ولو كانت تلك الأجهزة كفيلة من الناحية النظرية لتلبية احتياجاتنا.

ومن هنا، فلقد لجأت الهيئة الادارية للدعوة لاجتماعات عامة على مرّ الفترة السابقة وذلك من أجل اشراك أعضاء النقابة بقطاعاتهم المختلفة بقرارات النقابة في مسائل الساعة. وعلى وجه الخصوص، فلقد دعت النقابة لاجتماعات عامة بخصوص مسألة عطلة الربيع، ومسألة أحداث ٦/٤ ومسألة وثيقة الأجانب.

ان ظاهرة الاجتماعات هذه والتي دعت لعقدها الهيئة الادارية أثبتت على أنها ايجابية من جهة وسلبية من جهة أخرى. أما سلبيتها، فلقد تلخصت ببعض النقاط، منها:

١ - ان الاجتماعات لم تكن أبدا ملزمة كاجتماعات الجمعية العمومية، بل كانت تحمل طابعا استفتائيا يخص القطاعات المختلفة كل منهم على حدة، الأمر الذي أحدث ارتباكا في بعض الأحيان بخصوص التوصيات التي خرجت بها.

٢ - انها كانت تعقد من أجل البت بأمور محددة وخصوصية، وكان هذا الأمر يتناقض مع طبيعة هذه الاجتماعات حيث لم يكن من السهولة أن يتابع المجتمعون التطورات في خصائص ودقائق الأمر بشكل يسمح لهم باتخاذ قرارات تتناسب وهذه التطورات اليومية.

٣ - انها ساعدت في كثير من الأحيان على رفع وتيرة التوقعات عند الأعضاء لكون الاجتماعات العامة نادرة في الأغلب، الأمر الذي نتج عنه الشعور بخيبة الأمل في بعض الأحيان وخاصة في الحالات التي وجدت الهيئة الادارية نفسها مضطرة بها للقبول بشروط تفاوضية تقل عن المستوى الذي أوصت به هذه الاجتماعات.

هذه اذن هي بعض النقاط السلبية التي يمكن تسجيلها بشأن ظاهرة الدعوة للاجتماعات العامة خلال السنة النقابية، أما النقاط الايجابية، فانها كانت باعتقاد الهيئة الادارية تتلخص جميعها أولا بمحاولة اشراك أكبر عدد ممكن من أعضاء النقابة بمعلومات عن مسائل الساعة وثانيا بامكانية اشراك القاعدة النقابية في اتخاذ قرار بخصوص هذه المسائل.

ولكن للأسف فان خليطا من سوء فهم الأعضاء لطبيعة هذه الاجتماعات ومن سوء معالجة لها من قبل الهيئة الادارية من جهة أخرى أدى كلاهما الى توتير في الأجواء في معظم الحالات، وكادت المحاولة لتوثيق العلاقة بين الهيئة الادارية والقاعدة العامة توشك بأن تنسف الثقة في النقابة من أساسها، وقد يجب علينا أن نكون شاكرين بأن التصدع الذي حصل في النقابة نتيجة هذا الوضع لم يكن أسوأ مما كان.

الا أن علينا جميعا أن نذكر أن العلاقة الديموقراطية بالمؤسسة النقابية وخاصة في بيرزيت لا يمكن أن تكون شعبية ويجب أن تكون تمثيلية بحكم الوضع، حيث لا يمكن للمجموع أن يتخذ قرارات تنفيذية، وذلك بسبب بعده كمجموع عن محور اتخاذ القرار. ان المجموع وبحكم وضعه في جامعة بيرزيت له أن يشرّع وأن يرسم خطوطا عريضة، كما وأن له أن يحدد أكثر طبيعة هذه الخطوط من خلال توصيات اللجان الخصوصية المختلفة. لكن ولا يستطيع أن يتخذ قرارات تنفيذية، بل ان الهيئة المخولة لاتخاذ القرارات التنفيذية هي الهيئة الادارية، وهي الهيئة التي توجد في محور اتخاذ القرار وتحاول من ذلك الموقع ان توفق قدر الامكان بين التمني والواقع آخذة بعين الاعتبار أبعاد مختلفة منها خصوصية ومنها أكثرعموما.

لقد أدى الخلل في الموازنة بين التوقعات من الاجتماعات العامة ومعالجتها من قبل القائمين عليها لمشاكل ساهمت في خلق حائط جاف بين بعض أعضاء النقابة وهيئتها الادارية، كما وقد أدت نفس تلك الأوضاع ولو بشكل غير مباشر الى عدم التزام بعض أعضاء النقابة بالحلول الوسطية التي اضطرت الهيئة الادارية ومعها أطراف أخرى بالجامعة لقبولها بالمفاوضات مع الادارة.

لكن العبرة من هذا كله والقاسم المشترك الذي علينا جميعا كأعضاء في النقابة قبوله هو أن الهيئة الادارية لديها الصلاحية ضمن خطوط عامة أن تتخذ قرارات تنفيذية معينة في سياق متابعتها للأمور مع الطرف الأساسي الآخر في المعادلة، وهو ادارة الجامعة في أغلب الأحيان: ان الديموقراطية توجب بأن يلتزم عضو النقابة بقرارات هيئته الادارية، وأن لا يخرج عنها، وأن لا يصر على مواقف سابقة لها، على أن يستطيع أن ينتقدها في اجتماع الجمعية العمومية، حتى ولو كان هذا العضو يعتبر تلك القرارات خاطئة. ان على عضو النقابة في المرجع الأخير ان يتلزم بتوجيهات وارشادات هيئته الادارية في النقابة مع حقه الكامل بالنقاش والانتقاد ضمن القنوات الشرعية للنقابة. وان خرج عن هذه الارشادات والمواقف فيعتبر خارجا عن النقابة بأسرها، فان انتقد والتزم فهو عضو فيها، وان انتقد ومشى بطريقه، فيكون قد هجر النقابة.

نختتم هذا التقرير باثارة موضوع يتوجب علينا جميعا اعارته اهتمامنا وتفكيرنا الجدي. وهو موضوع تمثيل العمال ومشاركتهم في النقابة.

ان من الواضح أن العمال هم أكثر قطاعات الجامعة بحاجة الى نقابة تحقق لهم مطالبهم، ولقد كان العمل النقابي العمالي في بيرزيت قد ابتدأ في عهد الروابط بتشكيل ما سمي بلجنة العمال

في حينه ، والتي كانت تابعة لرابطة الموظفين، والتي كانت رابطة الموظفين قائمة عليها بسبب الحاجة لوجود غطاء رسمي للعمل النقابي العمالي في بيرزيت ، حيث انه كان يوجد اعتراف رسمي بروابط الأساتذة والموظفين، ولا يوجد ذكر لقطاع العمال.

وحين التحمت الروابط على شكل نقابة جامعة قبل ثلاث سنوات، تقرر أن تتشكل الهيئة الادارية للنقابة بطريقة يتسنى فيها للقطاعات الثلاثة تمثيل نفسها في هذه الهيئة ، وذلك اعتمادا على المبدأ بأنه يجب أن يوجد لكل قطاع تمثيل في الهيئة الادارية حتى تستوفي مطالب ذلك القطاع حقها في العمل النقابي بشكل عام.

ولقد كان حظ النقابة جيدا في هذا المجال وخاصة في أول عام، الا أن الامور بدأت بالتغير خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ، وأصبح واضحا على مرّ الوقت أن العامل عضو الهيئة الادارية يعاني من مضايقات لا تسمح له بالمساهمة بشكل جدي وفعال في عمل الهيئة الادارية ، بل ولقد شاءت الظروف أن يتعرض هؤلاء العمال لمشاكل في مجال عملهم أدت بهم في بعض الأحيان الى ترك وظائفهم وترك الجامعة .

لم يكن هنالك أية علاقة مباشرة بين عمل هؤلاء الأعضاء في الهيئة الادارية والمضايقات التي أدت بهم الى الاستقالة ، الا أننا نعتقد أن ثمة علاقة غير مباشرة كانت موجودة في معظم الحالات، بل ولقد أدت الضغوطات على ممثل القطاع العمالي داخل الهيئة الادارية خلال هذا العام الى جعله يتخلف عن حضور اجتماعات الهيئة الادارية الدورية ، وخاصة في الفترة الأخيرة .

ان على الجمعية العمومية أن تنظر مليا في هذا الأمر،وأن توازن بين المبدأ الثابت في النظام الداخلي القائل بضرورة تمثيل

كافة القطاعات في الهيئة الادارية من جهة وبين تواجد الكفاءات فعلا لملىء هذه الشواغر الحيوية من جهة أخرى، وبين امكانية ضمان حماية هذه الكوادر النقابية من جهة ثالثة.

ان مؤسسات النقابة تتضمن اللجان التمثيلية الثلاثة المختلفة والتي ينتخبها كل قطاع على حدة وهي لجان العمال والموظفين والأساتذة، وبذلك فان لجنة العمال المنتخبة يمكنها وخاصة حسب لائحة اللجان أن تعمل بحرية تسمح لها أن تسعى لتحقيق المطالب النقابية العمالية، حتى وبدون اللجوء للهيئة الادارية في كثير من الأحيان من جهة أخرى، الا أن الأمر لا يخلو من وجود مشاكل قد تكون شاذة وقد تكون عامة ولكنها ليست واضحة المعالم التي هي بأمسّ الحاجة لمعالجة نقابية. وبذلك فانه من الضروري أن تكون الهيئة الادارية يقظة بشكل مستمر لمشاكل القطاع العمالي، الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة وجريئة لذلك القطاع داخل الهيئة الادارية وفي لجنة العمال.

ثانيا

نشاطات النقابة

نعدد فيما يلي موجزا لأهم نشاطات النقابة خلال هذا العام:

أولا : على الصعيد الخارجي

* اتحاد العاملين في قطاعات التعليم: قامت النقابة من خلال لجنة التنسيق العامة بمتابعة اعداد النظام الداخلي لاتحاد العاملين في قطاعات التعليم والذي يعتبر خطوة متقدمة في التنسيق بين قطاعات التعليم المختلفة في الأرض المحتلة والذي يشمل الجامعات ، المعاهد العليا ، المدارس الخاصة ، مدارس الحكومة ومدارس الوكالة . كما وتابعت النقابة الاعداد لاقامة هذا الاتحاد على المستويين الخارجي والداخلي، ويسرنا التنويه أن هذا الاتحاد قد أصبح عضوا في اتحاد المعلمين الفلسطينيين.

* يوم المعلم: أقام اتحاد العاملين احتفالا بيوم المعلم في القدس توزعت فيه الدروع التقديرية لعدد من المعلمين في المدارس الحكومية والأهلية والوكالة .

* اعانات غذائية : قامت النقابة بالمساهمة في ارسال مواد غذائية خاصة لمخيم الجلزون خلال الحصار الذي فرض عليه ، ولقد تضمن هذا العمل جمع التبرعات وشراء الحاجيات وتنظيم عملية الامداد . كما وساهمت النقابة في هذا المجال أيضا في أماكن أخرى وفي ظروف مشابهة .

* مؤتمر الشبيبة في يوغوسلافيا : شاركت النقابة في مؤتمر نقابي في يوغوسلافيا كما وتم وضع حجر الأساس في تنمية وتطوير الاتصال بين الجانبين ونأمل أن يتمخض ذلك عن

لقاءات وزيارات متبادلة .

* الاتحاد السوفياتي: تم الاتصال بسفارة الاتحاد السوفياتي في عمان وذلك للتمهيد للقيام بعدة نشاطات نأمل أن يكون من ضمنها برنامجا لمجموعات من أعضاء النقابة في بيرزيت لزيارة الاتحاد السوفياتي كما ونأمل أيضا أن نبدأ عن قريب باستلام وثائق وأدبيات تتعلق بالنشاطات الثقافية والنقابية في الاتحاد السوفياتي.

* جامعات الأرض المحتلة : تابعت النقابة تنسيقها مع نقابات العاملين في المؤسسات التعليمية في الأرض المحتلة ، ولقد برزت خلال هذا العام قضية ملحّة في هذا المجال هي قضية لجنة العاملين في جامعة غزة ، حيث استضافت نقابتنا وفدا من لجنة العاملين قام بزيارة بيرزيت من أجل الحصول على تضامن نقابتنا مع اللجنة في جامعة غزة في نضالها من أجل الاعتراف ولقد قامت نقابتنا بالواجب حيث أعدت لزيارة تضامنية لغزة واجتمعت مع بعض المسؤولين هناك وفي أماكن أخرى وذلك مساهمة منها في موضوع انتزاع الاعتراف بالعمل النقابي في غزة. كما ولقد أصدرت النقابة بيانا تضامنيا في هذا الخصوص على صفحات الجرائد، وتابعت الموضوع حتى نهايته، حيث تم الاعتراف بالعمل النقابي وتم انتخاب لجنة للعاملين.

ومن جهة أخرى فلقد تابعت النقابة تنسيقها من خلال اللجنة المركزية لنقابات العاملين في الجامعات مع نقابات الجامعات الأخرى وذلك من أجل العمل على وضع استراتيجية عمل عامة .

* وفد المحاميين: كان من المقرر استيضاف وفد من نقابة

المحامين في غزة حيث أبدت نقابة المحامين رغبتها بذلك، ولقد تم وضع الترتيبات لاستضافة هذا الوفد الا انه وللأسف فلم يتمكن هذا الوفد في آخر لحظة من المجيء وذلك بسبب منع السلطات له بالقيام بهذه الزيارة.

* الاتحاد العمالي العالمي: تم الاتصال مع الاتحاد العمالي العالمي وبدأت عملية التبادل بين الجانبين حيث بدأت النقابة باستلام نشرات الاتحاد التي تتضمن أخبارا عن النشاطات النقابية في مختلف أنحاء العالم.

* زيارات تضامنية: قامت النقابة بزيارات تضامنية لبعض رؤساء البلديات المعزولين وذلك في المناطق القريبة لبيرزيت كما وقامت بزيارات تضامنية لبعض الشخصيات الأخرى وذلك اثر وقوع أحداث مؤسفة في منطقة رام الله.

* وفود للجامعة: اشتركت النقابة في استقبال بعض الوفود التي قامت بزيارة جامعة بيرزيت من الخارج.

* عصام السرطاوي: أحيت النقابة وبالاشتراك مع مجلس الطلبة حفل تأبين للشهيد عصام السرطاوي.

* مجلس التعليم العالي: أشرفت النقابة وللمرة الأولى على انتخابات الهيئة التدريسية لممثلين اثنين لعضوية مجلس التعليم العالي، وقد نجح في هذه الانتخابات كل من الزملاء تامر العيساوي وعلي الجرباوي.

ثانيا: <u>على الصعيد الداخلي العام</u>

* الحضانة : تابعت الحضانة مسيرتها التي تدعو للمفخرة ، ولقد انتقلت الى مقرّ جديد وتم تعيين مديرة جديدة مؤهلة من الخارج لتربية الأطفال ويوجد تقرير مفصل عن الحضانة في مكان لاحق في هذا التقرير.

* رحلة فلسطين : أشرفت النقابة على ترتيب رحلة فلسطين الجغرافية بالتعاون مع الدكتور كمال عبد الفتاح، ولقد استغرقت هذه الرحلة ثلاثة أيام زار فيها المشتركون معالم فلسطين المختلفة ، ولقد تميزت هذه الرحلة باشراف الدكتور كمال عبدالفتاح عليها ، حيث تمكن المشتركون من الاستفادة من معلوماته الوافية والمفصلة عن المواقع المختلفة التي تم زيارتها . ونأمل أن تتكرر هذه الرحلة الدراسية الوطنية في المستقبل كي يتمكن أكبر عدد من العاملين في الجامعة للاشتراك بها .

* عطلة الربيع : بالرغم من سوء التفاهم وسوء المعالجة التي حصلت أثناء التنسيق لمواجهة قرار الادارة المجحف بتقليص أيام عطلة الربيع ، وبالرغم أيضا من عدم تحقيق انتصار كامل في هذا المجال، الا أن النقابة استطاعت على أية حال في أن تجعل الادارة أن تغيّر من موقفها السابق، وتم التوصل الى اتفاق بين النقابة والادارة لتمديد أيام العطلة وتعويض الموظفين عن الأيام الناقصة .

* عمولة الشيكات المصرفية : تم الاتفاق مع الادارة على أن يفرض حدّ أقصى للعمولة التي تتقاضاها المصارف وهي ٢/١٪ (نصف بالمائة) ، كما ولقد تقدمت النقابة باقتراح بخصوص اعفاء ذوي الرواتب المتدنية من العمولة بشكل كلي، ولا يزال الاقتراح الأخير هذا قيد البحث .

* علاوة غلاء المعيشة : طالبت النقابة بتغيير المبدأ المعمول به في الجامعة ، حيث تصرف علاوة غلاء المعيشة تلقائيا كلما وصل هذا الغلاء الى ١٠٪ (عشرة بالمائة)، وطالبت النقابة بأن تصرف علاوة غلاء المعيشة بشكل تلقائي مرتين بالسنة في وقتين محددين، حيث أن جدول الغلاء قد يبقى دون المستوى المطلوب أي ١٠٪ لمدة تقرب العام بينما يكون هذا الجدول بحدود ال ٩٪ في بعض الأحيان، أو بمعدل ال ٥٪ خلال العام، الأمر الذي يفرض خسارة حقيقية اجمالية لا يتم تعويضها أخذا بالمبدأ المعمول. ولقد رفع مجلس الجامعة فعلا توصية بهذا الخصوص لمجلس الأمناء، الذي لم يقرّه لحين كتابة هذا التقرير.

* التأمين الصحي : طالبت النقابة بتغطية المدة ما بين بداية العام الأكاديمي وبداية العام الفعلي في التأمين الصحي على العاملين الجدد في الجامعة.

* يوم الصحة العالمي: احتفلت النقابة بيوم الصحة العالمي، وفي هذا المجال فلقد استضافت النقابة الدكتور سعدي الفقيه نائب رئيس مجلس أمناء جامعة بيرزيت حيث ألقى محاضرة قيّمة حول مفهوم الصحة اجتماعيا وخاصة في الوسط العربي. كما تخلل اليوم نشاطات أخرى منها عرض فيلم عن مضار التدخين، كما ولقد استغلت النقابة الفرصة لعرض تقرير شامل عن أحداث التسمم في مدارس مختلفة حيث كانت النقابة قد اهتمت في هذا الموضوع من الأساس ولاحقته بالتنسيق مع أوساط مختلفة داخل وخارج الجامعة. ثم ألقى الأستاذ شفيق مصالحة المرشد النفسي محاضرة عن مفهوم الاشاعة وأظهر في تجربة عملية شيقة أمام الحضور كيف تنتقل الاشاعة من شخص الى آخر، ولقد أتت هذه المحاضرة في سياق محاولة النقابة لاحتواء الاشاعات

المسممة التي كانت تبثها مصادر مشبوهة في الوسط العربي بقصد التهويل والافزاع.

* مقرّ النقابة : قد يكون من أكثر أخبار النقابة طرافة خلال هذا العام هو كيفية الحصول على مقرّ للنقابة في الحرم القديم، حيث أن النقابة كانت قد طلبت عدة مرات أن يخصص لها مقرّ في الحرم القديم وآخر في الحرم الجديد، وحين لم تتم الاستجابة لهذا المطلب فلقد تم "احتلال" المقرّ الحالي بالحرم القديم، وفرض الأمر الواقع فيه، وبعد اعتصام دام حوالي ثلاث ساعات اشتركت فيه مجموعة خاصة تابعة للنقابة فلقد تراجعت الادارة عن اصرارها السابق وسمحت للنقابة بالاستيلاء على تلك الغرفة.

* نشرة النقابة : أصدرت لجنة النشرة بالنقابة نشرة صحفية تضمنت أخبارا ومواضيع مختلفة كما وتضمنت مقالات لبعض أعضاء النقابة، ولقد لاقت النشرة ترحيبا حافلا على المستوى العام وذلك لجودة الاخراج وأهمية المواضيع. ومع اننا كنا نأمل باستمرار اخراج هذه النشرة، الا أن أعضاء اللجنة لم يتمكنوا من الاستمرار بعطائهم التطوعي الذي استنفذ قواهم وجهدهم ووقتهم، ومع ذلك فاننا نأمل أن تكون هذه النشرة قد وضعت أساسا يمكن في المستقبل البناء عليه، وقد تتمكن النقابة من اخراج نشرتين أو ثلاث نشرات في العام القادم بدلا من نشرة واحدة.

* النشاطات : نشطت اللجنة الاجتماعية ولجنة النشاطات خلال هذا العام، حيث أقيم احتفالان تعارفيان أحدهما في الحرم الجديد والآخر في الحرم القديم. ولقد تضمن الاحتفال الأول فقرات

شيقة متنوعة تخللتها مشاركة أعضاء النقابة في ألوان الفنون الغنائية والكلامية المختلفة، والتي لاقت الاعجاب والاستغراب. أما في الحفل الثاني فلقد تضمنت الفقرات فقرة رياضية تحتاج من المشارك لياقة بدنية، قل أن نجدها بين الموظفين والأساتذة من أعضاء النقابة. هذا ولقد تابعت لجنة النشاطات نشاطاتها حيث بدأت في تنظيم دورة لتعليم الدبكة لأعضاء النقابة في الجامعة.

* نشرات اعلامية داخلية: قامت النقابة باعداد وتوزيع نشرات اعلامية تثقيفية مختلفة منها ما يتعلق بالأوضاع العامة في منطقتنا بما فيها أبحاث عن الأوضاع في مخيمات لبنان وفي المعتقلات، هذا ولقد كانت النقابة تود في أن تقيم ندوة علمية تدعو اليها بعض المختصين لدراسة وتقييم أعمال ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته ال (١٦) والذي انعقد في الجزائر وذلك ايمانا منها بضرورة ادخال البعد العلمي لقراءتنا للأوضاع السياسية في منطقتنا، الا اننا لم ننجح في اقامة هذه الندوة، وان انجزنا الجزء الأول من الاعداد لها.

* النادي: اشتركت النقابة مع الادارة في الاعداد لاقامة ناد خاص للعاملين في الجامعة سوف يفتتح قريبا في مدينة رام الله ولقد تضمنت هذه المشاركة البحث عن مكان لائق تم فعلا استئجاره من قبل الجامعة، ووضع خطط تنظيمية وتأسيسية من خلال اللجنة التحضيرية للنادي التي عينتها الجامعة والتي يوجد فيها تمثيل للنقابة. هذا ولقد تم الاتفاق بأن تتشكل لجنة للنادي للاشراف على أعماله ونشاطاته المستقبلية، وسوف تتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن النقابة واداريين آخرين

في الجامعة يستطيعون بمجموعهم وبالتنسيق مع مدير النادي تفعيل نشاطات وأعمال النادي بما في ذلك من خدمة لمصالح العاملين في الجامعة. هذا ومن المتوقع وحسب الخطوط التنظيمية أن توجد هنالك قاعة متواضعة للأفلام مع جهاز للسينما في النادي بالاضافة الى نشاطات أخرى.

* أحداث ٦/٤: تابعت النقابة توابع أحداث ٦/٤ باهتمام بالغ ويعود لها جزء من الفضل في احتواء الانشقاقات والتفسخات على الأصعدة المختلفة داخل الجامعة، كما ولقد حاولت النقابة جهدها وبالتنسيق الكامل مع مجلس الطلبة في اعادة فتح الجامعة في أقرب وقت ممكن، ولقد توصلت بالاتفاق مع مجلس الطلبة الى صيغة وسطية تم قبولها في نهاية الأمر ونتيجة معطيات مختلفة تقضي باعادة فتح بعض مرافق الجامعة واعادة تفعيل نسبة محدودة من نشاطاتها التدريسية. وقد يكون جدير بالذكر في هذا الموقع أن الادارة وجهت رسالتين متتاليتين لكل واحد من أعضاء الهيئة الادارية في النقابة تؤنبهم فيها على موقف الهيئة الادارية من موضوع اعادة فتح الجامعة حيث توجهت النقابة مع مجلس الطلبة للصحف داعية الطلبة للتواجد في الجامعة، متحدية بذلك اعلان الجامعة في الصحف أن الجامعة مغلقة. ومرة أخرى فلقد حققت النقابة نصرا جزئيا وان لم يكن كاملا وكان هذا نتيجة للموقف الموحد الذي وقفته النقابة مع مجلس الطلبة أمام ادارة الجامعة.

* موضوع الضرائب: تدخلت النقابة وبحزم حول قضية الضرائب، حيث أن الجدول الجديد أثر سلبيا في معاشات كثير من الموظفين، وخاصة من ذوي الرواتب المتدنية، حيث أصبح هنالك تراجعا في الدخل عند معظم الموظفين، ولقد أعيد تقييم وضع

الضريبة ، تعدّل بحيث أصبحت الخصومات في معظم الحالات حسب الوضع السابق بفروقات بسيطة ومحتملة لبعض الدرجات أو الغيت لبعض الدرجات الأخرى، هذا مع العلم أنه لم يتم الاتفاق بعد مع الادارة حول الزيادة المقررة للدرجة السادسة ، ومن المتأمل أن يعاد تقرير القيمة المحددة لهذه الدرجة في وقت لاحق.

* اجازة الولادة : أعدت النقابة تقريرا شاملا مصحوبا بدراسة معتمدة على توصيات الأخصائيين تحتوي على توصية الجمعية العمومية باجتماعها العادي السنة الماضية بخصوص زيادة فترة اجازة الولادة الى ثلاثة أشهر،لم ترفع هذه التوصية للادارة. للنظر فيها .

ثالثا : على الصعيد الداخلي ـ قطاع الأساتذة

* لجنة الأساتذة : بعد أن تم انتخاب لجنة الأساتذة في نقابة العاملين قامت هذه اللجنة بعقد عدة اجتماعات فيما بينها لتحديد استراتيجية للعمل داخل قطاع الأساتذة ، وتم التوصل في أن يسير العمل في اتجاهين، أحدهما نحو اقامة مؤتمر أكاديمي يدعى اليه الأساتذة من جامعات الأرض المحتلة والآخر نحو الدعوة لاجتماعات في الكليات المختلفة من أجل الأخذ بتوصيات أعضاء الهيئة التدريسية قبل الشروع بالعمل على تحقيق مطالبهم.

وللأسف، فان اللجنة لاقت احباطا في عملها منذ الفترة الأولى، حيث انه وبالرغم من أنها دعت لاجتماعات مختلفة وفي أيام مختلفة لأعضاء الهيئة التدريسية في الكليات المختلفة الا انه لم يستجب للدعوات هذه الا قلّة قليلة من المعنيين بالأمر، ولقد عادت اللجنة ودعت لمجموعة اجتماعات أخرى

لتحقيق نفس الغرض ، الا انها أحبطت وللمرة الثانية في مشروعها .

أما بالنسبة للمؤتمر الأكاديمي، وهو المشروع الذي لا زالت النقابة تفكر في عقده منذ سنتين أو أكثر، فانه وللأسف لم يشرع بعد في ترجمته لحيّز الوجود . والمؤتمر المعني هذا هو محاولة متواضعة لخلق درجة ما من درجات التبادل الأكاديمي بين جامعاتنا في الأرض المحتلة ، على أمل أن يتطور هذا المؤتمر تدريجيا من كونه في المرحلة الأولى مؤتمرا حاويا لجميع التخصصات ويعقد على مدى ثلاث أيام في احدى الجامعات على شكل ندوات في مجالات التخصص المختلفة الأدبية والعلمية تقرأ فيها البحوث ويجري التعليق عليها ، الى كونه يتجزأ في المرحلة الثانية لجزئين أساسيين أحدهما في العلوم التطبيقية والنظرية والآخر في الآداب ، وهكذا دواليك الى أن تستطيع جامعاتنا أن تكون قادرة على اقامة ندوات أكاديمية في موضوع تخصص واحد فقط يعكس قدرة ذاتية محلية فعلية بشكل أساسي، ويدعى اليها الباحثون من مختلف أرجاء العالم كإضافة ثانوية .

ويجري التفكير بأن تنشر أعمال مثل هذا المؤتمر في مجلّد أكاديمي يعكس حقيقة المستوى الأكاديمي الموجود في الأرض المحتلة ، على أن تتبلور مثل هذه النشرة الأكاديمية بتبلور وتطور المؤتمر، حتى نصبح قادرين على نشر دوريات أكاديمية تعكس في التخصصات المختلفة ، تعكس حقيقة تعمقنا بها وفهمنا لها في جامعات الأرض المحتلة . وبالرغم من الاحباط الذي لاقته لجنة الأساتذة خلال هذا العام في عملها ، الا اننا نأمل أن تتغلب لجنة الأساتذة في المستقبل على هذه العقبة ،

وأن تبادر لعقد هذا المؤتمر، وذلك من أجل خلق جوأكاديمي في جامعاتنا في المستقبل.

* المرحوم الدكتور أحمد الغول: نعت نقابة العاملين وبمزيد من الحزن والأسى خلال هذا العام فقيد الجامعة والأدب العربي المرحوم الزميل الدكتور أحمد الغول الذي وافته المنية بعد مرض عضال ألمّ به وأعياه حتى تمكن منه ولقد أقام أصدقاء الفقيد في هذه المناسبة حفل تأبين في جامعة بيرزيت تخللتها كلمة للنقابة ألقاها الزميل عضو الهيئة الادارية الأستاذ صالح عبد الجواد الذي نقل للحضور لمحة عن بعض نشاطات المرحوم النقابية خلال وجوده في الجامعة.

* اذن عمل الأجانب: تابعت النقابة وللعام الثاني على التوالي قضية اذن عمل الأجانب مع جميع معطياتها وتطوراتها وآثارها على زملائنا أعضاء الهيئة التدريسية المعنيين في الجامعة وفي المؤسسات التربوية الأخرى. ولقد دعمت النقابة موقف هؤلاء الأساتذة في رفضهم التوقيع على وثيقة سياسية تدين على وجه الخصوص منظمة التحرير الفلسطينية، وتابعت النقابة مسيرة ونضال هؤلاء الأساتذة الى أن توصلوا في نهاية الأمر لتحقيق الهدف المحدد الذي سعوا لتحقيقه، وهو ازالة الفقرة التي تشير الى م. ت. ف. من الوثيقة الموقع عليها. وبهذا فلقد دعمت النقابة وبتنسيق مع الحركة الطلابية بكافة قطاعاتها قبول الأساتذة للصيغة الأخيرة لطلب اذن العمل، علما بأن النقابة لا زالت على موقفها المتيقظ لكل محاولة من المس بالحرية الأكاديمية في الجامعات، والواضح برفضه للأمر (٨٥٤) وجميع ملحقاته.

ان النقابة وان تعلن عن اعتبارها الصيغة الأخيرة انجازا ونصرا للحركة الوطنية وللنضال الطلابي والنقابي. فانها تؤكد عزمها على مواصلة تصديها لكل ما من شأنه المس بالاستقلالية الأكاديمية الوطنية لمؤسساتنا النقابية.

* كلية الهندسة: قد تكون المشكلة التي نشأت في كلية الهندسة خلال هذا العام من أعقد المشاكل العملية التي واجهتها النقابة ويرجع السبب في ذلك أولا لتبلور وجهتي نظر بين أعضاء الهيئة التدريسية هنالك، الأمر إلذي جعل من الصعوبة بمكان الوقوف بجانب أحد الأطراف خوفا من تعريض الهيئة الادارية للاتهام بالتحيّز مع أحد الأطراف ضد الاخر، ويرجع السبب ثانيا الى ان لجنة الأساتذة في نقابة العاملين والتي قد يقال عنها أنها مسؤولة بالدرجة الأولى أو الثانية عن المواضيع التي تخص الأساتذة مباشرة صدف وأنها تتشكل من فئة من الأساتذة ثلاثة منهم من كلية الهندسة نفسها، وأنه كان لهؤلاء الأساتذة رأيان في الموضوع، الأمر الذي جعل من الصعب أن تكون اللجنة فعالة في حلّ الأزمة.

ولقد حاولت الهيئة الادارية العمل على حل الأزمة بشكل مكتوم وغير معلن طوال فترة الأزمة، وذلك من أجل تفادي الحساسية في الموضوع، ولم تعلن الهيئة الادارية عن مواقفها وعن الأعمال التي قامت بها الا حين انحلال الأزمة، ويمكن للقارئ مراجعة بيان الهيئة الادارية بهذا الخصوص للوقوف على بعض تفاصيل تطورات الأمور بما في ذلك المفاوضات مع الادارة بهذا الشأن.

الا أننا ننتهز الفرصة هنا للاشارة الى أن البيان المشار اليه سابقا احتوى على بعض الأخطاء التي سقطت سهوا، كالتنويه

مثلا بأن اضراب الأساتذة كان قد بدأ قبل بلورة وجهتي النظر في الكلية ، والصحيح هو العكس ، حيث أن الاختلاف في وجهات النظر قد نشب في وقت سابق وحين كان النقاش جاريا حول فعالية مثل ذلك الاضراب أصلا لتحقيق الأهداف المنشودة .

أما من جهة أخرى، فلقد وردتنا بعض الملاحظات من زملائنا أيضا الذين أشاروا الى امكانية اساءة فهم ما عنته الهيئة الادارية في بيانها بخصوص موقف الهيئة الادارية من زميلنا عميد كلية الهندسة الجديد. ولذا فاننا ننتهز الفرصة ها هنا للتأكيد بأننا نكنّ كل الاحترام والتقدير للدكتور رامي عبد الهادي والدكتور شادي الغضبان، ومع اننا نعتقد أن عدم اعادة تعيين الدكتور رامي عبد الهادي عميدا لكلية الهندسة جاء نتيجة لموقفه ازاء توابع أحداث ٦/٤، وكان من الأجدر بالتالي للادارة أن تعدّل من قرارها بشأنه ، الا أن رأينا هذا لا يعني أننا نقف ضد تعيين الدكتور شادي الغضبان اما لشخصه أو لقراره قبول ذلك التعيين، بل انه كان من الواضح لنا بأن الاصرار على تحقيق جميع المطالب بالأسلوب الذي اتبع لم يكن من شأنه أن يؤدي الى النجاح، وبالتالي فاننا رأينا أن الموقف المنطقي في هذا الوضع كان فك الأزمة واعادة الدراسة في كلية الهندسة حرصا ليس فقط على طلبة الكلية انما أيضا على مجموع أساتذتها الذين كانوا على وشك تعريض أنفسهم والكلية للتوقف كليا عن العمل.

ونحن نأمل أن نعمل جميعا داخل كلية الهندسة وداخل الكليات الأخرى على تحقيق ذلك المناخ الأكاديمي الديموقراطي الذي ظهرت الحاجة الماسة اليه من خلال مشكلة كلية الهندسة ، بما في ذلك من تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والالتزام بها

على كافة الأصعدة .ابتداء بمجلس الأمناء ومرورا بمجلس الجامعة وانتهاء بالأستاذ العادي.

* علاوة التخصص الاضافية : تباحثت النقابة مع نائب الرئيس حول موضوع علاوة التخصص الاضافية وامكانية زيادتها بنسبة تتجاوز ال ١٠٪ (عشرة بالمائة) من قيمة الراتب الأساسي التي أقرّت ودفعت لأساتذة الكليات المختلفة. ولقد أشار نائب الرئيس الى مشكلة أساسية تعاني منها جامعتنا، وهي الضائقة المالية التي تنتابنا بسبب الأوضاع العامة، بحيث ان الاقرار بزيادة قيمتها ٩٥٪ أو ما شابه لمجموع أعضاء الهيئة التدريسية يتضمن التزاما ماليا ليس فقط للسنة الحالية بل للسنوات القادمة وليس فقط لجامعة واحدة انما أيضا للمؤسسات التربوية الاخرى من شأنه كعبء مالي أن يطرح تساؤلا جذريا فيما اذا كان رفع معاش الأستاذ في جامعاتنا المحلية يشكل هدفا أساسيا في سلم الأولويات في توزيع المداخيل المالية خلال هذه الاوضاع الصعبة. (ولقد ارتأت الهيئة الادارية تأجيل البحث في هذا الموضوع).

* أوضاع مهنية مختلفة. أثيرت خلال هذا العام مسائل مهنية مختلفة منها ما يتعلق بوضع التثبيت والترقية ومنها ما يتعلق بالمكافأة المالية ومساهمة الجامعة في صندوق التضامن ومنها ما يتعلق بمبدأ التعيينات السنوية على مرّ فترة الخمس سنين الأولى. وللأسف فان النقابة لم تستطع حتى كتابة هذا التقرير أن تبلور مشروعا موحدا لتعديل أنظمة الجامعة لكي تقدمه للادارة لبحثه، الا انه وصل لعلم النقابة أن الادارة في صدد دراسة أنظمة الجامعة بهدف تعديلها وخاصة بما يتعلق بوضع الأستاذ مهنيا، كما أننا ننتظر نتيجة

الاستبيان الذي قام به مكتب نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية بخصوص التثبيت والترقية . ومن المتوقع أن تتبلور هذه الأمور بشكل أوضح خلال العام القادم، وعليه فاننا كنقابة قد نستطيع بل وتقع على عاتقنا مسؤولية الاسهام في عملية تعديل الأنظمة المتعلقة بالأوضاع المهنية ابتداء من العام القادم.

* مؤتمر قضايا بيرزيت : بعد أن قام عدد من أعضاء الهيئة التدريسية ببيرزيت بوضع صيغة مشروع لاقامة مؤتمر لبحث قضايا مختلفة تخص جامعة بيرزيت بعلاقاتها المختلفة داخليا وخارجيا ، فلقد تبنت النقابة هذا المشروع ودعت لجنة الأساتذة لاجتماع عام لمناقشته . هذا وقد شكلت الهيئة الادارية لجنة خاصة هي لجنة مؤتمر قضايا بيرزيت بعد أن استبينت من مجموع أعضاء الهيئة التدريسية عن أسماء المهتمين بالمشاركة في مثل هذه اللجنة ، وسوف تقوم هذه اللجنة بالاعداد للمؤتمر الذي نأمل أن يعقد خلال الأسابيع القليلة القادمة .

رابعا : <u>على الصعيد الداخلي - قطاع الموظفين</u>

* لجنة الموظفين : عقدت لجنة الموظفين عدة اجتماعات للموظفين في دوائر الجامعة المختلفة وذلك من أجل الوصول الى وضع خطة عامة تشمل المطالب التي يمكن رفع توصية بها للادارة . وفعلا فلقد تحددت مجموعة مطالب نقابية نتيجة هذه الاجتماعات عقدت لجنة الموظفين على اثرها اجتماعا مع مدير شؤون الموظفين للبت بشأن المطالب المختلفة . وقد وعد السيد أغابكيان في حينه وبدراستها جديا وبتبني ما يمكن تبنيه منها ، وبهذا فتكون لجنة الموظفين قد استطاعت أن تقطع شوطا أكثر مما استطاعت على تحقيقه لجنة الأساتذة ، الا أن لجنة

الموظفين بعد ذلك توقفت عن أعمالها ، ورجعت مسؤولية متابعة الأمور مرة أخرى للهيئة الادارية .

* المشاركة في نشاطات الجامعة : طلبت الهيئة الادارية من ادارة الجامعة اذنا في مناسبات مختلفة لكي يتسنى للموظفين المشاركة في نشاطات ومهرجانات واجتماعات الجامعة المختلفة .

* المساعدون الأكاديميون وقضايا وظيفية أخرى: تدخلت النقابة في قضية مشروع تغيير الوضع الوظيفي للمساعدين الأكاديميين عامة ، وبشأن عمل بعض المساعدين الأكاديميين على وجه الخصوص وذلك من أجل منع التدهور في ظروف وضعهم الوظيفي في بعض الحالات الخاصة . ولقد لاقت النقابة نجاحا في هذا المجال، حيث تراجعت الجهات المسؤولة عن قرارها السابق. كما وقد تدخلت النقابة أيضا بنجاح في احدى الحالات الأخرى حيث كان لتدخلها الأثر في ابقاء المعنيين في وظائفهم.

* اجتماعات عامة : عقدت الهيئة الادارية اجتماعات عامة للموظفين وذلك للتباحث في أمور مختلفة منها قضية عطلة الربيع ومنها أيضا قضية التطورات في وثيقة الأساتذة الأجانب ولقد قامت الهيئة الادارية أيضا عقب الاجتماع الأول بزيارات لمختلف مكاتب الموظفين وذلك لتنقية الأجواء والاعتذار عن سوء معالجة ادارة الاجتماعات التي عقدت حول قضية عطلة الربيع . ولقد لقيت هذه الزيارات ارتياحا عاما ومن المتأمل أن تكون قد أعادت أواصر العلاقة المتينة بين الجمعية العمومية والهيئة الادارية لسابق عهدها ، ذلك علما بأن الهيئة الادارية لا تزال تقف عند اعتذارها الذي قدمته في ذلك الوقت لجميع المعنيين بالأمر.

خامسا: على الصعيد الداخلي ـ قطاع العمال

* لجنة العمال: قامت النقابة بتنظيم عملية انتخاب لجنة العمال وفاز المشتركون بالتزكية، ولقد اجتمعت لجنة العمال عدة مرات فيما بينها للنظر في أمور عمالية مختلفة للاعداد للنشاطات العمالية المختلفة وأهمها الرحلة السنوية ومهرجان يوم العمال العالمي. الا أن لجنة العمال لاقت بعض المصاعب وخاصة بعد مهرجان يوم العمال العالمي واضطرت للأسف لتجميد نشاطها وعملها، علما بأنها أثبتت كونها أكثر نشاطا من لجنتي الأساتذة والموظفين. والجدير بالذكر في هذا المجال أن القطاع العمالي بحاجة ماسة لتنشيط في أعماله النقابية، وأن احدى العوامل التي تحول دونه ودون الاسهام الفعال نقابيا هو الخوف المتأصّل في نفوس العمال، والذي يبدو وللأسف وكأنه يتعمق ويتجذر في سياق الممارسة العملية من قبل المشرفين على مختلف المستويات. ان المتتبع للوضع العمالي في الجامعة يلحظ أمرا مؤسفا واضحا، حيث يتطلب العمل النقابي وجود النفسية المتحررة المستعدة للعطاء، وتتطلب النفسية المتحررة وجود الوضع المعيشي والمهني المضمون الذي يسمح لمثل ذلك الانطلاق.

اننا جميعا مطالبين بالمساهمة في تشجيع زميلنا العامل في السعي لتحقيق مطالبه المختلفة، ونقطة البدء هي محاولة ايجاد السبل الكفيلة باعطاء الضمان المادي الموضوعي والنفسي الذاتي للعامل وذلك من خلال عدم السماح لأي اجحاف في معاملته وعدم غض النظر عن أي شيء من سبيله تكريس النهج الاستغلالي الذي قد يستعمل معه.

* يوم العمال العالمي: قامت لجنة العمال بالجامعة بالاعداد

للاحتفال بيوم العمال العالمي ولقد تضمن الاحتفال هذا العام بتنظيم رحلة خاصة ومهرجان احتفالي شارك أيضا بالاعداد له والمشاركة بفقراته مجلس الطلبة بالجامعة.

* مسألة التصنيف: تابعت النقابة وللعام الثالث على التوالي قضية تصنيف العمال بالجامعة، ويسرنا اعلام أعضاء الجمعية العمومية بأنه قد توصلنا لوضع جيد من الناحية العملية، حيث أن مكتب شؤون الموظفين قام بعملية جرد للمصنفين ولغير المصنفين بطلب من النقابة وبهدف التحقق من كل حالة على انفراد،ولقد تبين انه وباستثناء عمال المكتب الهندسي والذين لديهم وضع خاص فانه يمكننا القول بأنه لا يوجد حالات تستحق التصنيف ولم يجر تصنيفها وقت اعداد هذا التقرير.

* حالات خاصة: قامت النقابة بمد يد العون لبعض الحالات الخاصة في الجامعة وذلك نتيجة أوضاع استثنائية.

* زيارات خاصة: قامت لجنة العمال أولا والهيئة الادارية لاحقا بزيارة المرافق المختلفة لقطاع العمال في الجامعة، وخاصة المطبخ ومعمل النجارة والحراس وذلك لتقصي الوضع والعمل على تحقيق مطالب خصوصية للمرافق المختلفة، واتضح أن توجد هنالك بعض المطالب التي تتعلق بطبيعة العمل في المرافق المختلفة، وذلك مثل الحاجة لملابس خاصة في المنجرة، والحاجة لغرفة تغيير للسيدات العاملات في المطبخ، وأمور أخرى. ولقد تابعت النقابة هذا الموضوع، وتوجد الآن غرفة غيار جديدة في المطبخ، كما ويتم العمل على امداد عمال المنجرة بملابس خاصة تقوم الجامعة حاليا باعدادها.

* اسكان العمال: من المؤسف له أن تكون امكانيات جمعيات الاسكان المختلفة ليست قادرة على استيعاب حاجيات ذوي الرواتب المتدنية، وفي جامعة بيرزيت بالذات، فاننا نفتقر لوجود الامكانية أو المجال لمساعدة العمال في بناء أماكن سكن لهم، ولقد قامت النقابة في هذا الصدد بالاتصال مع جهات معنية مختلفة لدراسة هذا الوضع، وتم تباحث امكانية الشروع بجمعية اسكان ثانية في جامعة بيرزيت، ولكن وفي نهاية الأمر فلقد تم التوصل الى قناعة بأن كثيرا من العمال يأتون من مناطق ريفية يوجد لهم فيها قطع أرضية بالامكان البناء عليها، وبذلك فلقد تم الاتفاق بأن يشجع العمال على القيام ببناء مساكنهم على أراضيهم في قراهم المختلفة، على أن تساعد النقابة بشكل رسمي في سعيهم للحصول على قروض اسكانية لهذا الغرض.

سادسا: <u>على الصعيد الداخلي - مجلس الطلبة</u>

* تابعت النقابة تنسيقها مع مجلس الطلبة ومجمل الحركة الطلابية الوطنية في الجامعة وتم التنسيق على مستويات مختلفة وفي مناسبات مختلفة على امتداد العام المنصرم. وباعتقاد الهيئة الادارية فان ترسيخ نهج التنسيق بين النقابة والمجلس يعتبر ركيزة أساسية لانجاح العمل النقابي في الجامعة (وكذلك فانه يعتبر ركيزة أساسية أيضا لانجاح العمل النقابي والطلابي في الجامعة).

تقرير الحضانة

تطورت حضانة العاملين خلال هذا العام بشكل يدعو للمفخرة. وقد لا نبالغ ان قلنا أن آمالنا التي عقدناها في بادئ الأمر على بناء وتطوير حضانة نموذجية ليست بعيدة كل البعد عن المرحلة التي توصلنا اليها حتى الآن.

لقد تعاقدت النقابة أولا مع مديرة للحضانة تحمل مؤهلات متخصصة لتربية الأطفال حصلت عليها في الخارج. حيث وضعت المديرة أنظمة وأطرا تربوية سمحت للطاقم الذي يعمل في الحضانة والذي يشمل على موظفة حائزة على شهادة تمريض جامعية وموظفة تخرجت من معهد الطيرة بـ "دبلوم" رعاية وموظفة أخرى لديها خبرة طويلة في مجال رعاية الأطفال - سمحت له بأن يقدم من عطاءه الانتاج الأفضل من حيث الوقت والتوزيع والرعاية والتربية.

هذا ولقد تابعت الحضانة اهتمامها بالمقدرة التربوية عند موظفيها، فانتدبت احدى المربيات لحضور دورة مونتسوري للتربية في القدس، ونأمل أن نتابع هذه المسيرة بتطوير الكفاءات في الحضانة.

أما بالنسبة لخدمات الحضانة، فانها تحتوي الآن وبعد انتقالها لمقر جديد واسع وصحي مع حديقة واسعة على صف تدريس للأطفال المتقدمين بالسن وعلى غرفتين نوم وعلى غرفة ألعاب وغرفة طعام وغرفة غيار ومكتب مع التوابع هذا ومن الجدير بالذكر أن الحضانة أقامت الاتصال مع مراكز الألعاب في الخارج حيث استوردت وبأسعار معقولة ألعابا خاصة لمختلف مراحل تطور الطفل ونموه وضرورة استعماله وقت اللعب لتنمية قدراته ومواهبه.

ولقد جهزت الحضانة بكافة المستلزمات بما في ذلك التلفون الداخلي والتدفئة والفرش بالسجاد الموكيت وتقدم وجبة الغداء للأطفال والموظفين من مطعم الجامعة، وأصبحت عدد ساعات الدوام يمتد من السابعة والنصف صباحا وحتى الرابعة والنصف مساء.

ولقد زاد عدد الأطفال المسجلين بالحضانة حتى أصبح العدد (٢١) طفلا، بما فيهم طفلة بالامكان اعتبارها كحالة خاصة لكون والدتها طالبة في الجامعة، ووالدها سجينا بتهمة أمنية.

ولقد عانت الحضانة في بادئ الأمر من عجز مالي شديد لدخلها المحدود وكبر نفقاتها، حتى اضطررنا لرفع نسبة الاقتطاع من الأهالي. وبالاضافة الى ذلك فلقد تابعت الهيئة الادارية ولجنة الحضانة ولجنة الأهالي اتصالاتها مع المؤسسات والجهات الخيرية في الخارج والداخل، بما فيها مؤسسات في أوروبا والولايات المتحدة واتحاد الجمعيات الخيرية في الارض المحتلة، ولقد تلقت النقابة معونات مختلفة مشروطة بأهداف تطوير الحضانة في مجالات مختلفة وراتب مديرة الحضانة.

ونحن نأمل أن نصل لمرحلة نستطيع فيها أن نقلل مرة أخرى من نسبة الاقتطاع من رواتب الأهالي. هذا حين نضمن وصول معونات مالية من الخارج بشكل منتظم.

ان الهيئة الادارية للنقابة لفخورة جدا بمسيرة الحضانة وتشكر جميع من تعاون وأعطى من وقته وفكره لتطويرها. كما ونأمل بأن يستطيع زملاؤنا بالجامعة زيارة الحضانة للاطلاع على هذا الانجاز الرائع.

تقرير الحضانة المالي

سيتم تقدقيق ونشر التقرير المالي للحضانة مع التقرير المالي العام من قبل مدقق الحسابات وفيما يلي تقدير أولي حول مصاريف الحضانة .

مصروفات

ايجارات	٧٢٠	دينار
رواتب	٣٦٠٠	"
خدمات	٤٨٠	"
طعام	٥٠٠	"
تنظيف	٣٠٠	"
العاب تربوية	٣٠٠	"
المجموع	٥٩٠٠	"

المقبوضات

تبرعات من الخارج	٥٩٠٠	"
" " النقابة	٣٣٥٩	"
واشتراكات الاهالي		
المجموع	٧٠١٤	"
الرصيد	١١١٤	"

* نقابة العاملين - جامعة بيرزيت

بيان المقبوضات والمدفوعات للنقابة
عن فترة الهيئة الادارية الحالية
للعام ١٩٨٣/٨٢

أولا : العملة الأردنية

المقبوضات

فلس	دينار	
٥٠٠	٤٤٧١	تبرعات
٩٠٠	٣٦٥٥	تبرعات الحضانة + اشتراكات
١٤٠٠	٨١٢٦	

المدفوعات

فلس	دينار	
٠٠٠	٣٥٣	مطبوعات
٢٠٠	٢٤٨٨	حضانة
٠٠٠	٣٣٥٩	حضانة
٥٠٠	٦١	اعلانات
٠٠٠	١٧٥	مواصلات
٠٠٠	١٦٠	تبرعات
٠٠٠	٩٠	عمله محموله
٠٠٠	٨٢	نثرية
٠٠٠	٢٠	حفلات
٧٠٠	٦٧٧٨	

الرصيد - ٧٠٠ر١٣٣٨ دينار

* لم ينته تدقيق هذه الحسابات رسميا بعد .
وسوف ننشر التقرير السنوي على لوحة اعلانات النقابة فور الانتهاء من تدقيقها .

ثانيا : العمله الاسرائيلية

آغوره	شيكل
٥٠	٣٤١٢٩
٥٠	٣٤١٢٩

آغوره	شيكل	
٠٠	٧٤١١	مطبوعات
٠٠	١٨٦٤	حفلات
٠٠	٦١٠٠	اعلانات
٠٠	٢٠٠	قرطاسية
٥٠	٤٢٥٤	نثرية
٠٠	١٤٣٠٠	مواصلات
٥٠	٣٤١٢٩	

الرصيد صفر

ثالثا : صندوق التضامن

أ ـ العملة الاردنية

فلس	دينار	
٥٠٠	٣٣٧	واردات
٠٠٠	٢٣٥	نفقات
٥٠٠	١٠٢	الرصيد

ب ـ العمله الاسرائيلية

أغوره	شيكل	
٠٠	٢٠٠٩٠٦	واردات
٩٠	٢٠٠٥٩٩	نفقات
٠١	٣٠٦	

ج ـ الدولار

دولار	
١٢	واردات
١٢	الرصيد

كلمة أخيرة

ان الهيئة الادارية تود بمناسبة استقالتها نقل بعض التوصيات للجمعية العمومية الناجمة عن خبرتها في العمل النقابي، لعل الهيئة الادارية الجديدة تستفيد من هذه التوصيات ان أرادت .

ان العمل النقابي في جامعة بيرزيت هو عمل استثنائي بسبب عدة عوامل، منها موقع بيرزيت في المجتمع، ومنها كون الجامعة وطنية تحرص عليها وعلى مصلحتها الادارة بقدر حرص النقابة عليها، ومنها كون النقابة كجهاز نقابي تجربة متقدمة وفريدة من نوعها يمكن اعتبارها نموذج يحتذى به في مجتمعنا الفلسطيني، ومنها العامل الديني الذي من شأنه أن يخلق توترا من الناحيتين الادارية والطلابية، ومنها الوضع السياسي عموما، الى آخر ذلك من أوضاع خاصة تحتم على النقابة الأخذ برؤية خاصة تشمل هذه المعطيات بمنظارها .

ان المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق الهيئة الادارية الجديدة هي مسؤولية وحدة الكلمة وعدم السماح لظهور التفسخ والانشقاق أكان ذلك مقصودا أم عفويا . وتأتي بعد ذلك ضرورة التعامل مع كافة الهيئات في الجامعة بصدر رحب وآخذا بعين الاعتبار أن جميع الهيئات حريصة على مصلحة الجامعة، وأن الاختلاف في وجهات النظر انما ينجم في معظم الأحيان لأن أركان المناظير مختلفة، فكل يسعى من جهته ويَنظر بمنظاره . ثم يأتي ثالثا وان تحقق ترسيخ المنهج المقصود في النقطتين الأوليين ضرورة السعي وراء تحقيق الاعتراف الرسمي بالنقابة، مع الاصرار بأن السلطة التشريعية العليا تبقى دوما هي الجمعية العمومية، ثم يأتي رابعا ضرورة الخوض في أنظمة الجامعة، وخاصة تلك التي تتعلق بالوضع المهني

لأعضاء الهيئة التدريسية، ويأتي خامسا تحقيق نقلة نوعية على الصعيد الخارجي وذلك بالعمل على اقامة المؤتمر الأكاديمي الذي أشير اليه سابقا في سياق هذا التقرير، ويأتي سادسا على الصعيد الخارجي أيضا تفعيل الاتحاد العام الذي تم انشاؤه حديثا ويوجد في هذا المجال امكانيات واسعة للتعاون بين معلمي المدارس والجامعات بما يرجع بذلك بفائدة على الطلبة.

وفي سياق العمل المستقبلي، فانه من الضروري لاستمرار نجاح النقابة أن يترسخ التنسيق من جهة بين قطاعات العاملين المختلفة، ومن جهة أخرى بين النقابة ومجلس الطلبة.

واننا نتمنى لكوادر ونشطاء المستقبل النقابيين كل نجاح وخير بما في ذلك من مصلحة لنقابتنا وجامعتنا.

من أرشيف النقابة

(١) ٢٥ تشرين أول ١٩٨٣

الـــــى : نائب رئيس الجامعة وأعضاء مجلس الجامعة
مـــــن : الهيئة الادارية لنقابة العاملين

الموضوع : الوضع القانوني للنقابة

اشارة لمذكرة الهيئة الادارية للنقابة الموجهة لأعضاء مجلس الجامعة بتاريخ ٨٢/٦/٥، والتي تطلب فيها منكم بضرورة الاعتراف بالنقابة في جامعة بيرزيت ، ولاحقا أيضا لأوراق العمل المتكررة لنائب الرئيس من الهيئة الادارية لنقابة العاملين عبر عاميـــــن متواصلين والتي تتكلم فيها عن الموضوع نفسه فاننا نعود ونطلب من مجلسكم الموقّر النظر في أمر رفع توصية لمجلس الأمناء للاعتراف بشرعية نقابتنا والتي جاءت لتستبدل رابطتي الموظفين والأساتذة اللتين لا زالتا قائمتين قانونيا في النظام الداخلي للجامعة، هذا أخذا بعين الاعتبار النقاط الآتية :

أولا : ان نقابة العاملين في جامعة بيرزيت هي الجسم الشرعي الوحيد الذي يمثل مطالب العاملين في الجامعة ، أي أن العاملين في الجامعة يعتبرون النقابة ممثلهم النقابي الوحيد أمـــام الادارة ، وبذلك فان النقابة تستمد شرعية وجوديتهـــا من المعنيين بالأمر وان لا زالت تفتقر الى شرعية دستورية . كما ونشير أيضا في هذا المضمار أن الهيئتين العامتين لرابطتي الأساتذة والموظفين كانتا قد قامتا بحل ذلك الجهازين من جهة واحدة قبل ثلاثة أعوام بتوقيعهم عريضة بذلك الشأن.

ثانيا : ان نقابة العاملين في جامعة بيرزيت هي الجسم النقابـــي

الشرعي الوحيد أمام الجهات والمؤسسات الوطنية والأخرى خارج نطاق الجامعة، ان كان ذلك على نطاق الارض المحتلة أو خارجها.

ثالثا: ان نقابة العاملين في جامعة بيرزيت قد أصبحت الآن القناة الرسمية لتمثيل العاملين في الجامعة داخل الهيئات التمثيلية الأخرى المرتبطة بالتربية داخل الأرض المحتلة وخارجها، وهي تتمثل في مؤسسات مختلفة منها لجنة التنسيق لقطاعات التعليم المختلفة في الأرض المحتلة ومنها اتحاد المعلمين الفلسطينيين ومنها نقابة العاملين في جامعات الأرض المحتلة.

رابعا: ان نقابة العاملين في جامعة بيرزيت هي النقابة الوحيدة من بين نقابات ولجان العاملين في جامعات النجاح وبيرزيت وبيت لحم وغزة التي لم يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل الادارة المختصة في تلك الجامعة، علما بأن الاعتراف بنقابة العاملين في جامعة النجاح وبلجنة العاملين في جامعة غزة أتى قهرا وليس طوعا من جهة، واننا نتفاخر في بيرزيت بالروح الدموقراطية الفريدة من نوعها في مؤسسات الضفة من جهة أخرى.

خامسا: في اجتماع طارئ عقد مؤخرا في عمان وحضره ممثلو المؤسسات التربوية بقطاعاتها المختلفة في الأرض المحتلة وحضره ذوو الاختصاص والشأن بأمور التربية من اخواننا الفلسطينيين فلقد تم التوصل لقرارات مختلفة بخصوص مواضيع مختلفة وذلك بحضور واقرار رئيس جامعة بيرزيت، ولقد تضمنت تلك القرارات والتوصيات فيما تضمنته ضرورة الاعتراف

بشرعية نقابة العاملين في جامعة بيرزيت من قبل مجلس أمناء جامعة بيرزيت ومجلس الجامعة.

سادسا: ان طبيعة المشاكل التي تتعرض لها جامعتنا تتطلب جهدا متبادلا بين القطاعات التمثيلية والرسمية المختلفة في الجامعة، وانه لمن قبيل التفاهة بمكان أن تتعرقل المعاملات أو أن تتعكر الأجواء فجأة وعلى احدى المستويات وبيروقراطيا بسبب أو بتبرير عدم الاعتراف الرسمي في النقابة، كما حدث مؤخرا بصدد انتخابات مجلس التعليم العالي. انه لمن البديهي والواجب أن يترجم اعتراف العملي بالنقابة الى اعتراف دستوري.

سابعا: اننا اذ نكرر عليكم طلبنا برفع توصية لمجلس الأمناء للاعتراف بشرعيتنا فاننا نفعل ذلك ايمانا منا بأن الوجه الديموقراطي للجامعة والذي نتفاخر بوجوده أمام الجميع خارج بيرزيت وللزوار وللمؤسسات العالمية المختلفة، ليعكس هذا الوجه بحق العلاقات القائمة داخل الجامعة، بحيث لا يتطلب الأمر اللجوء للتحديات وطرق التعامل المختلفة التي اضطر زملاؤنا في مؤسسات أخرى اللجوء اليها.

آملين بأن لا ننتظر عامين آخرين.

الهيئة الادارية/نقابة العاملين

.../مرفق النظام الداخلي

(٢) كتاب مفتوح

الـــــى : "ادارة الجامعة"
مـــــن : الهيئة الادارية لنقابة العاملين

لم يسبق للأوضاع في جامعة بيرزيت أن تردّت للحالة التي آلت اليها في الآونة الأخيرة، وما كنا نود الخوض في نقاش حول هـــذا الموضوع في المرحلة الحالية بالذات لو لم نجد أنفسنا الآن ازاء وضع متدهور يزداد سوءا يوما بعد يوم. بالرغم من حرصنا المتفاني خلال هذه الفترة وخاصة خلال الأسابيع الماضية على أن لا ننجرف في تيـــه الاستفزازات التعسفية التي تقوم بها ادارة الجامعة والتي كان مـــن شأنها توتير العلاقة بين الهيئات المختلفة داخل الجامعة وخلـــق الانشقاقات فيها.

هذا ولقد كنا آثرنا بالسابق وبالتنسيق مع مجلس الطلبة على تهدئة الوضع وعدم المواجهة مع الادارة أملا منا بأن تتحلى الادارة بنفس الروح بالمقابل وان تغض النظر عن ملاحقاتها وخاصة لكليـــة الهندسة.

ونحن اذ نعلن الآن عن موقفنا تجاه ما يجري فاننا نفعـــل ذلك أملا منا بأن يكون في هذا ما يشجع ادارتنا على الارتقاء من مستوى المواجهات اليومية غير المفيدة الى مستوى المسؤوليـــــة الاستراتيجية المناطة بها حتى نتمكن جميعا من الخروج مـــن جو الأزمات المتكررة والمكثفة التي نجد أنفسنا بها باستمرار، ونبدأ بالاهتمام ثانية في ما هو مطلوب منا فعلا وهو العمل على تطويـــر الجامعة على الأصعدة المختلفة لكي تصبح جامعتنا جامعة مميزة كما نريدها جميعا أن تكون.

ان المتتبع لأحداث الجامعة في الآونة الأخيرة ابتداء بأمر وثيقة الأساتذة ومرورا بالمواجهات التي تلت الأحداث المؤسفة ونجمت عنها بين الادارة من جهة وبين النقابة ومجلس الطلبة ومجالس الكليات ومجالس الدوائر من جهة أخرى، ومرورا أيضا بقرار تجميد عميد كلية الهندسة من صلاحياته وعزل رؤساء الأقسام في تلك الكلية وارسال الانذارات ورسائل التنبيه لأعضاء الهيئة الادارية في النقابة ولأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الهندسة ولأعضاء مجلس الطلبة والتهديدات بقطع البعثات للمساعدين الأكاديميين في الهندسة - ان المتتبع لهذه الأحداث وللقرارات التعسفية الأخرى التي اتخذت في نفس هذه الفترة كالقرار باعتبار علاوة التخصص الاضافية لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الهندسة علاوة تأسيسية وباعتبار علاوة التخصص الاضافية لجميع أعضاء الهيئة التدريسية ٣٠٪ بدلا من ٩٥٪ كما كان مقررا من قبل وكما كان قد ووفق عليه من قبل مجلس الجامعة ومجلس الامناء ومجلس التعليم العالي وكما كان متوقعا بل ومتفقا عليه بين النقابة والادارة حتى لحظة الأحداث المؤسفة التي وقعت في الجامعة - ان الذي يتتبع هذه الوقائع والتقلبات يلحظ ما يمكن وصفه بأحسن الأحوال بتخبط عشوائي غير مدروس ناجم عن عدم ثقة الادارة بقدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذها وبالتالي عن رد فعلها المبالغ فيه تجاه ما تراه خروجا عن توجيهاتها، هذا ان لم توصف نفس هذه الوقائع وبأسوأ الأحوال كمحاولة مدروسة من قبل الادارة تهدف الى "اعادة ترتيب أوضاع الجامعة". أي الى تجريدها من ذلك الحد الأدنى من الديموقراطية الذي أصبح نهجا قائما فيها. بدلا من أن تعمل الادارة على الارتفاع بهذا الحد الأدنى بما يضمن ذلك من توزيع المسؤوليات داخل الجهاز الاداري والاعتراف بشرعية العمل النقابي خارج هذا الجهاز. واحتذاء بالوضع في الجامعة الاسلامية بغزة وجامعة النجاح الوطنية بنابلس حيث تم الاعتراف بالنقابات، ان لم يكن استجابة للمطالب العادلة والنداءات

الديموقراطية التي طالما توجهنا بها من داخل أسوار الجامعة لادارتنا.

ان المسؤوليات الملقاة على عاتق ادارتنا لهي مسؤوليات جمّة، ويجب على ادارة جامعة بيرزيت أن تبادر فتفكر جديا وعلى المستوى الاستراتيجي بتحسين الوضع القائم داخل الجامعة والارتقاء بنوعية وشكل العلاقات ما بين الهيئات المختلفة كي تصبح بيرزيت نموذجا ديموقراطيا مميزا تحتذي به الجامعات الأخرى، كما وتقع على عاتق ادارة جامعتنا مسؤولية الاهتمام بأوضاع التعليم العالي في الأرض المحتلة، وباعادة ترتيب تركيبة مجلس التعليم العالي كي يصبح قويا فعالا.

ان هذه الأمور هي التي يجب أن تستحوذ انتباه جامعتنا، ولكن لكي نستطيع جميعا أن نرتقي للعمل سويا وديموقراطيا لمستوى المسؤولية الاستراتيجية، فيجب على ادارة الجامعة أن تعمل على تجاوز العراقيل الهامشية التي تعترض مسيرتنا، وذلك بالكف عن "مطاردة" أعضاء هيئة التدريس في كلية الهندسة وبالسماح لهم بمتابعة تطبيق تلك البرامج التي تتوافق وضميرهم الأكاديمي وبالغاء كافة الاجراءات التي اتخذت بحقهم وباغلاق هذه الصفحة المؤسفة من تاريخنا كما ويجب على ادارتنا أيضا أن تعيد التزامها لأعضاء الهيئة التدريسية بما يتعلق بأمر المساواة، وان لا تتراجع عن اتفاقياتها والتزاماتها نحوهم.

اننا نأمل من ادارة الجامعة أن تشق طريقا ديموقراطيا بنّاء أمامنا يمكننا جميعا الاحتذاء به عن قناعة بنوعية هذه المسيرة وكفاءة هذه المسيرة وكفاءة هذه القيادة. مع العلم أنه لا يوجد بديل لهذه القناعة في ضمان لاستمرارية تطور هذه المؤسسة التي ننتمي جميعا لها بشكل متساو، ادارة وعاملين.